واقع الصيرفة الإسلامية في العراق

د. فؤاد حميد الدليمي *

سلم البحث في ٢٠١٣/٩/١٠م بسم الله الرحمن الرحيم اعتمد للنشر في ٢٠١٣/١٠/٥م

ملخص البحث:

يعنى البحث بدراسة الصيرفة الإسلامية في العراق، وإمكانية إسهامها في بناء وتطور اقتصاد البلد الذي يمتلك ثروات وصادرات نفطية من المفترض أن تحقق له النهوض والارتقاء، وتضمن الحديث أيضاً عن تاريخ الصيرفة الإسلامية ونشأتها في العراق ثم ذكر المصارف الإسلامية المرخص لها فيه، أهداف البحث: الوقوف على نشأة المصارف الإسلامية في العراق، والتعرف على واقع الجهاز المصرفي، وما هي أهم التحديات التي حالت أمام تقدم وتطور الصيرفة الإسلامية في العراق في حين أن الصيرفة الإسلامية في دول أخرى شهدت تطوراً وتقدماً واضحاً، منهج البحث: المنهج الاستقرائي والوصفي، أهم النتائج: ضعف الجهاز المصرفي الإسلامي في العراق لأسباب هي أولاً:الاضطرابات السياسية والأمنية، ثانياً:التشريعات والقوانين، ثالثاً:قلة الكوادر المؤهلة، رابعاً: ضعف الوعي لدى المجتمع، وأهم التوصيات: أولاً: العمل من قبل جميع الأطراف بما فيهم أصحاب رؤوس الأموال على إيجاد السبل الحقيقية والكفيلة بإعادة الأمن وتحقق الاستقرار في البلد، كإيجاد فرص للعمل وتقليل البطالة، ثانياً:أن يستفيد البنك المركزي من تجارب البنوك المركزية الأخرى كما في دول الخليج وغيرها من الدول العربية وفي وضع القوانين والتشريعات المناسبة لطبيعة عمل المصارف الإسلامية.

Abstract:

This research work examines the Current Situation of Islamic Banking in Iraq, its ability to contribute to the country's development, since Iraq has a large wealth, which can create a comprehensive prosperity and progress. Then, it draws a clear picture of the history of Islamic Banking and authorized Islamic financial institutions. Goals of research: (١) to learn about beginning and development of Islamic Banks,(٢) situation of banking system ,and (٣) challenges that which prevented Islamic Banking in Iraq to prosper as we see in another countries. Research Method: descriptive and inductive methods. Findings and reasons : * Weakness of Islamic banking system due to the following reasons: (١) political and security chaos,(٢)laws and legislation, (٣) lack of well-qualified cadre, and (٤) lack of awareness among people. Recommendations: (١) All sections of the society are required to do their best to create real means to restore security and stability so as to produce new

* موظف بالأوقاف والشؤون الإسلامية، ومسئول الرقابة والتدقيق الشرعي في "بيت المشورة" بدولة قطر.

opportunities, and (٢) Central Bank of Iraq is required to benefit from experiences of the GCC Central Banks in respect of laws, legislations and running Islamic banking institutions.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .. وبعد: فإن فقه المعاملات المالية الإسلامية يعد من الموضوعات الأكثر حيوية بواقعنا المعاصر وذلك لارتباطه الوثيق بحياة الناس العملية وتصرفاتهم اليومية، وتغير الأحوال الاقتصادية حسب المصالح والمنافع التي حظيت بمراعاة التشريع الإسلامي لها بما يحقق مصالح الناس ويدفع عنهم الضرر والفساد. ولا يخفى على أحد أن الاقتصاد اليوم يعد الركيزة الأساس في نهضة وتقدم المجتمعات، وأن الدول التي تمتلك موارد وثروات وتستطيع أن توظف تلك الثروات في البناء والتطوير فإنها تصبح قوية متماسكة توفر لأبناء مجتمعاتها العيش الرغيد والحياة الكريمة، على أن لا يكون للفساد الإداري حظ وإلا فسوف تضيع الثروات وتتبدد.

وإن الشريعة الإسلامية جاءت بتعاليم تضبط للناس تصرفاتهم وتعاملاتهم الاقتصادية وتحفظ لهم حقوقهم، ومنها ما يتعلق بالصيرفة الإسلامية التي حظيت باهتمام كبير من قبل دول الغرب بعد أحداث الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، بينما لا زالت دول إسلامية لها تاريخ عريق حافل بالانجازات والنشاطات الاقتصادية والعلمية، مثل العراق مركز الخلافة الإسلامية لم تحقق تقدماً ونجاحاً واضحاً يسهم في بناء مجتمعها ويعيد لها حركة نشاطها المصرفي الإسلامي، ولعل ذلك يعود إلى أسباب عدة أدت إلى تأخر نشأة المصارف الإسلامية في العراق، وحين بدأت بالانطلاق وافتتحت مصارف عدة إذا بها تواجه تحديات أبطأت مسيرة الصيرفة الإسلامية في العراق.

وأردت من هذا البحث أن أقف على نشأة المصارف الإسلامية في العراق والتعرف على واقع الجهاز المصرفي وما هي أهم التحديات التي حالت أمام تقدم وتطور الصيرفة الإسلامية في حين أن الصيرفة الإسلامية في دول أخرى شهدت

تطوراً وتقدماً واضحاً. والله أسأل أن يوفقنا وأن ينفعنا وينفع بنا إنه سميع مجيب.

المبحث الأول
تاريخ الصيرفة الإسلامية في العراق

لقد عرف المسلمون كثيراً من المعاملات المصرفية التي بدت حاضرة من خلال تجاراتهم وتعاملاتهم، والناظر في تاريخ العراق منذ نشوء الدولة الإسلامية وانتقال الخلافة إليه يجد أنه كان مؤهلاً من الناحية الاقتصادية وكثرة الموارد فيه أن يكون نشطاً ومستقطباً لكثير من التجار والصناع والزراع وغيرهم، حيث أن حركة التجارة في سوق بغداد وموقعها الجغرافي جعلت لها دوراً فاعلاً في تنشيط وتطوير التعاملات المالية،حتى أن كثيراً من العلماء والفقهاء سطروا كتباً تدلل على التطور الاقتصادي آنذاك وفاعلية التجارة ومنهم الإمام محمد بن حسن الشيباني (ت: ١٨٩) الذي ألّف كتاب "الكسب" فكان هذا الكتاب داعماً قوياً للتجار من جهة الحث على الكسب وطلب الثروة، كذلك ألّف كتاباً آخراً سماه "المخارج في الحيل" كشف فيه عن التعاملات المحرمة وبيّن أنواع البيوع وغيرها.

وإن من الأعمال المصرفية التي بدأت مبكراً في العراق هي أعمال الحوالة، حيث كان ابن عباس رضي الله عنه أخذ الوَرق (الفضة) بمكة على أن يكتب بها إلى الكوفة[١]، ليتم تسليم حاملها المبلغ هناك، وكانت تسمى قديماً بالسُفتجة (بضم السين)، حيث تنقل الأموال دون المخاطرة بها طول الطريق بين مكة والكوفة، وكانت الكوفة تضم أمهر الصيارفة الذين كان عملهم الأساس هو تقييم النقود من حيث الجودة والنوعية وتحويل النقود وصرفها، ثم تنامي عمل الصيارفة ليضاف إليه التسليف وقبول الودائع والتوسط بين الناس في تحويل النقود بين الذهب والفضة وتصدير الحوالات لصالح التجار، ونظراً لتوسع النظام المصرفي فقد تم السعي إلى إنشاء أول مصرف إسلامي بمفهومنا المعاصر والذي كان عبارة عن محل تجاري مهمته التجارة في النقود والمعادن والوساطة المالية، ويجتمع فيه التجار في وقت معين لتصفية حساباتهم على هيئة عمليات المقاصة[٢]. كما عرفوا الشيك أيضاً واستخدموه كما ذكر عن سيف الدولة الحمداني أمير حلب يوم أن زار

بغداد وتجول فيها سنة ٣٣٠هـ ونزل في دور بني خاقان (مكان ينزله المسافرون) دون أن يعرفوه فكتب لهم عند خروجه رقعة بإمضائه موجهة لأحد صيارفة بغداد يأمره فيها بإعطاء حامليها ألف دينار، فدفعت إليهم النقود عند تقديم الرقعة [٣].

ثم تطورت العمليات المصرفية من خلال توسع الحياة الاقتصادية وكثرة الحاجة إليها للأغراض التجارية في القرن الرابع الهجري كما في مدينة البصرة، حيث تطورت الصكوك والسفاتج ووضعت لها أصول تعارف عليها سوق البصرة من حيث طريقة الختم والشهود[٤]. واستمرت هذه العمليات بالتوسع والنمو إلا أنها لم تأخذ صورتها الحديثة طوال القرون التالية، علماً بأن إنشاء البنوك التقليدية بدأ منذ عهد الدولة العثمانية سنة ١٨٦٣م، حيث تم إنشاء البنك العثماني الإمبريالي[٥]، ومع ذلك لم يتم إيجاد كيان مصرفي يكون بديلاً عنه يتيح للمسلمين التعامل وفق الشريعة الإسلامية، وربما يرجع ذلك إلى الخوف من الوقوع في الربا خاصة أن ثلة من غير المسلمين كانوا يشتغلون بالصيرفة ويتعاملون بالربا، مع أن بعض الفقهاء بحث مواضيع التجارة كما أسلفنا وأوجد الحيل المشروعة لتفادي كل تعامل محرم.

وبعد ذلك توالت الأحداث التاريخية التي عصفت بالوضع الاقتصادي من سقوط الدولة العثمانية واحتلال بريطانيا للعراق وتحول الدولة إلى النظام الملكي سنة ١٩٢١م، وبعدها عاد الاستقرار الاقتصادي من جديد إلى أن قامت ثورة سنة ١٩٥٨م التي أطاحت بالنظام الملكي وأعلنت قيام النظام الجمهوري، ليبدأ التاريخ الاقتصادي مرحلة اضطرابات جديدة تحت الحكم الشيوعي، ومن المؤكد أن أصحاب هذا التوجه لا يمكن أن يقروا النظام المصرفي الإسلامي لأنهم لا يلتقون مع المنهج الإسلامي، ثم جاءت ثورة ١٩٦٣م ليعلن أصحابها أن دين الدولة الإسلام ودستورها مستمد من التراث العربي وروح الإسلام[٦]، ولكن مع ذلك لم يكن للصيرفة الإسلامية أي نهوض أو انطلاق، رغم أن التجربة قد بدأت في مصر عام ١٩٦٣م، حيث تأسست في ميت غمر بنوك الادخار، وأن تلك الفترة شهدت بعض التحسن الاقتصادي من جهة استثمار حقول النفط وتطويرها، ثم جاء حزب البعث إلى الحكم عام ١٩٦٨م، وشهدت تلك الحقبة الحدث الاقتصادي الهام وهو

تأميم النفط سنة ١٩٧٣م، وحدث نمو وتطور اقتصادي إلا أنه لم ينعكس على الصيرفة الإسلامية، في الوقت الذي انطلقت فيه الدول الأخرى، فكان لها السبق، حيث تأسس أول مصرف إسلامي بمصر عام ١٩٧١م وهو بنك ناصر الاجتماعي، ثم أعقبه بنك دبي الإسلامي عام ١٩٧٤م، والبنك الإسلامي للتنمية بجدة عام ١٩٧٥م، ثم تبع ذلك تحرك واسع في إنشاء المصارف الإسلامية فأقيم بنك فيصل الإسلامي المصري، وبنك فيصل الإسلامي السوداني عام ١٩٧٦م، وبيت التمويل الكويتي عام ١٩٧٧م، والبنك الإسلامي الأردني عام ١٩٧٨م، وبنك البحرين الإسلامي عام ١٩٧٩م، ولم تكن للعراق تجربة في تلك الفترة سوى عضويته في البنك الإسلامي للتنمية بنسبة (٤،٨٢٤) من عدد الأسهم الكلي والمقدر بـ (١،٨٠٠،٠٠٠)[٧].

كذلك شهدت تلك الفترة انطلاق الحرب الشهيرة التي دارت بين العراق وإيران عام ١٩٨٠م، واستمرت لمدة ثماني سنوات أضعفت الاقتصاد العراقي بسبب انخفاض صادراته النفطية وإرهاقه بالديون التي غطت فواتير التسليح أثناء تلك الحرب، وما إن مضت سنوات ثلاث حتى شنت أمريكا الحرب على العراق سنة ١٩٩١م والتي كانت فاصلة في تاريخ العراق الاقتصادي حيث فرضت حصاراً اقتصادياً خانقاً على العراق ومنع من تصدير النفط وتدهورت العملة العراقية إلى أدنى المستويات، حتى أثخنت هذه العقوبات في العراق على كافة نواحي الحياة مما أضطر مجلس الأمن إلى إقرار برنامج النفط مقابل الغذاء المرقم (٩٨٦) عام ١٩٩٥م، ليسمح بتصدير كمية محدودة من النفط مقابل حصول العراق على الغذاء والدواء، ليخرج من رحم هذه المعاناة الاقتصادية أول مصرف إسلامي عراقي وهو "المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية" سنة ١٩٩٣م.

المبحث الثاني
نشأة المصارف الإسلامية في العراق

تأخرت نشأة المصارف الإسلامية في العراق، إذا ما قورنت ببقية الدول العربية والإسلامية الأخرى، وهذا يعود لأسباب منها الاضطرابات التي توالت على

العراق من جهة الحروب والثورات والأزمات الاقتصادية، كذلك الحكومات التي تعاقبت على قيادته إما منهجها شيوعي أو قومي أو علماني وهؤلاء لا يريدون تطبيق أي تجربة إسلامية، وحتى من يحسب على أنه إسلامي لم يحيي هذه التجربة أو يحاول أن يستفيد منها، في حين أننا نشهد اليوم عقب الأزمة الاقتصادية التي ضربت غالب دول العالم سنة ٢٠٠٨م، سعياً حثيثاً من دول الغرب إلى الاستفادة من تجربة المصارف الإسلامية، بل بعض الدول مثل فرنسا لم تكن قوانينها تسمح بفتح مصارف إسلامية فتم تعديل القوانين لتتلاءم مع هذه التجربة، ومؤكد أن اهتمامهم هذا من أجل تلبية حاجاتهم المالية والاقتصادية، خاصة حينما رأوا صمودها أمام عاصفة الأزمة المالية، فهم لم ينظروا إلى تجربة الصيرفة الإسلامية من جهة الإيمان بها وبمنهجها، الذي يعتبر سبباً رئيسياً في نجاحها، وإنما ينظروا إليها من الناحية المادية أنها تجربة توفر السيولة وتحفظها من خلال عدة أسس ومحاذير شرعية، وليت من قادوا العراق نظروا إليها من هذه الناحية، واستفادوا منها في تنمية الاقتصاد وتوسيعه بالقدر الذي يحقق النهوض والقوة للبلاد. وأما نشأة المصارف الإسلامية في العراق، فنذكرها مع شيء من التعريف بها كالتالي:

أولاً: المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية:

إن بداية العمل المصرفي الإسلامي في العراق كانت بإصدار قرار رقم (٢٠٥) لعام (١٩٩٢) الذي نص على تأسيس "المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية" فكانت انطلاقة العمل والافتتاح في تاريخ ١٩٩٣م، وبرأس مال (١١٦) مليون دينار عراقي، ورغم أن البداية كانت مع ظروف اقتصادية صعبة بسبب الحصار الاقتصادي الظالم الذي فُرض على العراق إلا أنه استطاع أن يحقق نمواً جيداً وتوسعاً من خلال افتتاح عدة فروع له داخل البلد ليبلغ اليوم ١٥ فرعاً، وتم زيادة رأس المال حتى بلغ ١٠٢ مليار دينار عراقي تقريباً أي ما يساوي ٨٨ مليون دولار تقريباً[٨]. وبقي المصرف العراقي الإسلامي يعمل وحيداً حتى الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣م، حيث بدأت انطلاقة جديدة لعدة بنوك إسلامية.

ثانياً: مصرف إيلاف الإسلامي:

تأسس مصرف إيلاف الإسلامي كشركة مساهمة سنة ٢٠٠١م، وكان يسمى بنك البركة للاستثمار والتمويل، والذي بقي يعمل تحت النظام المصرفي التقليدي حتى تم تحويله من مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي عام ٢٠٠٨م، وبعد التحول تم زيادة رأس ماله حتى بلغ ١٠٠ مليار دينار عراقي، وحظي بتوسع ملحوظ ليصل عدد فروعه ٢١ فرعاً[٩]. ويعد هذا مؤشراً واضحاً على أهمية المصارف الإسلامية ورغبة الناس في الإقبال عليها دون غيرها، إضافة إلى النمو والتوسع اللذين حققهما المصرف بعد تحوله إلى الصيرفة الإسلامية.

ثالثاً: مصرف كردستان الدولي للتنمية والاستثمار:

كان افتتاح مصرف كردستان الدولي للتنمية والاستثمار في سنة ٢٠٠٥م، وبرأس مال قدره ٥٠ مليار دينار عراقي، بعد إجازة البنك المركزي العراقي المرقمة (٨٥٧)، وبعد عمل متواصل تم زيادة رأس المال عدة مرات كان آخرها عام ٢٠١١م حيث بلغ ١٥٠ مليار دينار عراقي، كما تم إدراجه في سوق العراق للأوراق المالية، ولديه عدة فروع في العراق تزاول نشاطه المصرفي الإسلامي[١٠].

رابعاً: المصرف الوطني الإسلامي:

إن المصرف الوطني الإسلامي تأسس في عام ٢٠٠٥م برأس مال قدره ٢٥ مليار دينار عراقي، لكن الظروف الأمنية حالت بينه وبين ممارسة النشاط المصرفي الفعلي حتى بداية عام ٢٠١٠م، كما حدثت له تغييرات من قبل المساهمين، وتم توسعته بفتح ثلاثة فروع له داخل العراق، وبعدها أصبح أداؤه متميزاً مما حقق له حضوراً قوياً في السوق المصرفي العراقي، وجعله يحصل على تقييم جيد جداً من قبل تدقيق البنك المركزي، وتمت زيادة رأس ماله ليبلغ ١٠٠ مليار دينار عراقي[١١].

خامساً: مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار:

لقد تم تأسيس مصرف دجلة والفرات سنة ٢٠٠٥م، ولكن الانطلاقة كانت حسب موافقة البنك المركزي في أول عام ٢٠٠٧م، وهو بمشاركة عراقية –

خليجية حيث تمثل نسبة المشاركة الخليجية ٤٩% من رأس المال، واستطاع المصرف خلال سنوات العمل التي مرت أن يحقق نمواً كبيراً، وإنجازاً عظيماً على مستوى الأعمال المصرفية فقط دون مجالات الاستثمار[١٢].

سادساً: مصرف التعاون الإقليمي الإسلامي للتنمية والاستثمار:

تأسس هذا المصرف سنة ٢٠٠٦م، وبرأس مال قدره ٥٠ مليار دينار عراقي، وهو شراكة عراقية – إيرانية حيث يمثل حصة إيران البنك الزراعي الإيراني وبنك الاقتصاد الإيراني، ومن جهة العراق فهو مساهمة من قبل شركة آل البيت إضافة إلى أفراد آخرين، ولدى المصرف سبعة فروع[١٣].

سابعاً: مصرف البلاد الإسلامي للاستثمار والتمويل:

لقد تم تأسيس مصرف البلاد الإسلامي سنة ٢٠٠٦م، وبرأس مال قدره ٢٥ مليار دينار عراقي، واستطاع المصرف خلال فترة عمله رغم تحديات الوضع الأمني أن يحقق نجاحاً كبيراً وانتشاراً واسعاً من خلال شبكة فروعه الواسعة التي بلغت أربعة عشر فرعاً داخل العراق، كما تمت زيادة رأس ماله ليبلغ مؤخراً ٢٥٠ مليار دينار عراقي[١٤].

ثامناً: مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي:

تأسس مصرف جيهان في عام ٢٠٠٨م، ولكن الافتتاح كان في عام ٢٠٠٩م، ومقره الرئيسي في آربيل، وبرأس مال مدفوع قدره ١٥٠ مليار دينار عراقي، وهو عضو في مجموعة جيهان التي تعد واحدة من أكبر المجموعات في العراق، حيث لديها العديد من الأنشطة في مجالات تجارة السيارات، والبناء، والتعليم، ووسائل الإعلام والتأمين والتجارة العامة وغيرها، ويهتم مصرف جيهان بالتقنيات الحديثة من أجل أن يقدم لعملائه خدمات مصرفية أفضل، حيث أعتمد النظام المصرفي الآلي في جميع أعماله ونشاطاته الأساسية [١٥].

تاسعاً: مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل الإسلامي:

تأسس مصرف التنمية الدولي الإسلامي سنة ٢٠١١م، برأس مال مدفوع قدره ١٠٠ مليار دينار عراقي، وما زال في بداية عمله، ولديه فرع في بغداد[١٦].

عاشراً: الفروع الأجنبية:

أ- مصرف أبو ظبي الإسلامي: تأسس هذا الفرع سنة ٢٠١٠م، برأس مال مدفوع قدره ٨ مليار دينار عراقي تقريباً[١٧]، وهو فرع من المصرف الرئيسي أبو ظبي الإسلامي في دولة الإمارات الذي تأسس سنة ١٩٩٧م، والذي أستطاع أن يحقق إنجازات كبيرة على مستوى الصيرفة الإسلامية.

ب- بنك البركة التركي التضامني للمساهمة: تم تأسيس فرع بنك البركة التركي الإسلامي سنة ٢٠١١م، برأس مال مدفوع قدره ٨ مليار دينار عراقي تقريباً[١٨]، ويعتبر بنك البركة التركي التضامني من البنوك التابعة لمجموعة البركة المصرفية وهي من كبريات المؤسسات المالية الإسلامية في العالم، ويسعى فرع بنك البركة التضامني في العراق إلى طرح منتجاته وتقديم خدماته بأعلى معايير الكفاءة والجودة، لذا حرص على توفير أفضل النظم التي تطبق الحلول المصرفية المناسبة لجميع نشاطاته المصرفية الإسلامية.

المبحث الثالث
واقع الجهاز المصرفي الإسلامي في العراق

يملك العراق مخزوناً كبيراً من الثروات التي ربما تسببت في عدم استقراره ومطمحا للطامعين فيه، فهو يملك ثاني أكبر احتياطي للنفط بعد المملكة العربية السعودية، حيث بلغت صادراته النفطية خلال عام ٢٠١١م، مليوني برميل يومياً تقريباً، وفي عام ٢٠١٢م استطاع أن يرفع من صادراته لتبلغ مليونين ونصف[١٩]، ولعلنا نلخص حجم الصادرات النفطية والسيولة العائدة منه في الجدول التالي:

المدة	الكمية "مليون برميل"	معدل أقل سعر للبرميل الواحد "دولار"	معدل أعلى سعر للبرميل الواحد "دولار"	مجموع العائد بأقل سعر "دولار"	مجموع العائد بأعلى سعر "دولار"
النصف الثاني من ٢٠١١م	٣٩٤	١٠٤,٠٤٣	١٠٨,٧٩٥	٤٠،٩٩٢،٩٤٢،٠٠٠	٤٢،٨٦٥،٢٣٠،٠٠٠
النصف الأول من ٢٠١٢م	٤١٩	٩٠,٠٩٧	١١٧,٩٩٤	٣٧،٧٥٠،٦٤٣،٠٠٠	٤٩،٤٣٩،٤٨٦،٠٠٠

والناظر في الجدول يدرك حجم السيولة من هذه العائدات، كما يطمح

العراق إلى زيادة صادراته النفطية لتبلغ أكثر من عشرة ملايين برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٦م، وأما الغاز فقد احتل المركز العاشر لأكبر احتياطي للغاز، إضافة إلى احتياطيات أخرى من الكبريت والفوسفات وغيرها، ولديه موارد أخر: كالصناعة والزراعة يمكن أن تغطي سوقه المحلية، وكل هذا مؤشر قوي على قدرة اقتصاده على التعافي والنهوض على كافة الأصعدة ومنها الصناعة المالية الإسلامية.

ويمتلك الجهاز المصرفي حجماً كبيراً من رؤوس الأموال، حيث أظهرت الإحصائيات أن رؤوس أموال المصارف التجارية بلغت (٤) ترليون دينار عراقي في عام ٢٠١١م، حيث تمتلك المصارف الإسلامية جزءاً كبيراً منها وهو ما يقدر بـ (٢٣,٤ %) من إجمالي رؤوس الأموال[٢٠]، وهذه النسبة مقارنة بالسنوات الماضية تعد خطوة إلى الأمام في زيادة حصة المصارف الإسلامية من إجمالي رؤوس أموال الجهاز المصرفي، كما أن لديها نسب كفاية رأس مال جيدة ومرتفعة لمواجهة مخاطر الائتمان المصرفي حيث بلغت أعلى مستوياتها في عام ٢٠١١م لدى المصرف العراقي الإسلامي بحدود (١٩%-١٧٩%)، ووصلت أدنى مستويات كفاية رأس المال لدى مصرف البلاد الإسلامي إذ تراوحت بين (١٦%-٢٣%)[٢١]، في حين أن قانون المصارف العراقي جعل الحد الأدنى لمعيار كفاية ر أس المال ما نسبته (١٢%)[٢٢]، بمعنى أن المصارف الإسلامية قد تجاوزت الحد الأدنى وحققت أعلى مستويات كفاية رأس المال، فهي لديها القدرة الكافية على مواجهة مخاطر الائتمان التي قد تتعرض لها من خلال أعمالها ونشاطاتها التمويلية والاستثمارية.

كما استطاع البنك المركزي العراقي أن يربط المصارف الإسلامية ببقية المصارف من خلال النظام الآلي " (Iraq Inter – Banking Network IIBN") الذي تم البدء به منذ عام ٢٠٠٩م[٢٣]، إضافة إلى أنظمة أخرى تحقق المقاصات والتسويات وسائر الأعمال المصرفية التي تكون بين المصارف بشكل آمن وكفء، كما تتيح لها سرعة الانجاز والتنفيذ بأقل التكاليف.

ولكن مع هذه القدرات المالية والتطورات التي حدثت للجهاز المصرفي

الإسلامي إلا أننا نجد أن نمو وتوسع الصيرفة الإسلامية في العراق لا زال بطيئاً ومتأخراً، إذا نظرنا إلى مصارف في دول أخرى مثل مصرف أبو ظبي الإسلامي في دولة الإمارات الذي تأسس عام ١٩٩٧م واستطاع النمو والتوسع من خلال شبكة فروع بلغت ٧٠ فرعاً، لذا من المهم أن نتفحص ذلك الضعف لبلوغ الأسباب التي أدت إليه وأثّرت في مسيرة الصيرفة الإسلامية، ولعلنا نذكرها كالتالي:

أولاً: الاضطرابات السياسية والأمنية:

تؤثر الاضطرابات السياسية سواء التي مصدرها من داخل الساحة العراقية أو التي تصدّرها دول أخرى بشكل كبير على الاقتصاد ككل ومنه الصيرفة الإسلامية، حيث تنتج عن هذه الاضطرابات نزاعات واقتتال وتردي الوضع الأمني وانتشار للعصابات، والتقييم في أحسن حالاته أن يوصف البلد بعدم الاستقرار، وكما يقال أن رأس المال جبان ففي مثل هذه الأجواء لا يمكن أن ترى تطوراً واضحاً على صعيد الجهاز المصرفي لأن البلد ليس فيه حراك تنمية وبناء واستثمار، بل ترى هروب المال وهروب الكفاءات التي تخشى على نفسها من هذا الوضع المضطرب، كما شهدنا حدوث سرقات لبنوك في وسط بغداد العاصمة، وعمليات تزوير للعملة، وكل هذه الاضطرابات تحمّل المصارف الإسلامية أعباء مخاطر لم يضع البنك المركزي لها احتياطي تحتمي به، إضافة إلى النزاعات السياسية التي عطلت بشكل كبير وواضح إصدار أي تشريع أو قانون يسهم في تقدم وتطور الاقتصاد الكلي ومنه الجهاز المصرفي الإسلامي.

وقد قال نوت ستورهولم العضو المنتدب والشريك في بوسطن كونسالتينج جروب[٢٤] لقمة "رويترز" التي كانت عن التمويل الإسلامي "إن المخاطر السيادية وليس الإجراءات التنظيمية هي ما يعطل توسع البنوك في العراق متسائلا "هل تريد فعلا الذهاب إلى بلد دون تصنيف ائتماني.. الأمر يتعلق بالاضطرابات والأمن ومناخ ملائم للقيام بأعمال"، وسمّى المستشار محمد بادي من بوسطن كونسالتينج أثناء حديثه في تلك القمة دخول المصرفية الإسلامية مع الاضطرابات الحاصلة

مغامرة فقال: إن البنوك الإسلامية في منطقة الخليج من المرجح أن تكون الأولى التي تغامر بدخول العراق بأدوات مصرفية للشركات تتعلق بتمويل التجارة، وأن تدخل الأدوات التي تستهدف الأفراد في وقت لاحق[٢٥].

ومن شأن هذه الاضطرابات وقف عجلة التنمية والاستثمار التي تحرك المصارف الإسلامية، من خلال منتجاتها التمويلية والاستثمارية، حيث تبقى مقيدة فلا تستطيع العمل بالأدوات التي تحقق لها تطوراً ودافعاً قوياً، إضافة إلى الأثر الذي تسعى إليه الصيرفة الإسلامية، من الإسهام في نهضة اقتصاد وتنمية المجتمع.

ثانياً: التشريعات والقوانين:

لقد بقيت المصارف الإسلامية تعاني من عدم وجود قوانين خاصة بها تنظم أعمالها طيلة السنوات الماضية، وكانت تُعامل وتُلزم بتعليمات المصارف التجارية مع أن المصارف الإسلامية تختلف اختلافاً كبيراً عن المصارف التجارية من حيث طبيعة العمل والنشاط وقبل ذلك الأساس الفاصل وهو الالتزام بالأحكام الشرعية وعدم التعامل بالفوائد الربوية، وهذا يعني أن النشاط والأدوات والموازنات والحسابات ستكون مختلفة تماماً عن المصارف التجارية، وبقي الحال على هذا حتى تم إصدار تعليمات خاصة بالصيرفة الإسلامية رقم (٦) سنة ٢٠١١م.

وإن تأخر إصدار التشريعات والقوانين الخاصة بالصيرفة الإسلامية كان عائقاً كبيراً لها من جهة عدم وجود معايير وتعليمات تنظم نشاطها وأعمالها، كذلك قلق المتعاملين معها وخوفهم لعدم وجود أسس تحفظ مسيرة الصيرفة الإسلامية وتضمن حقوق من يدخل ويستثمر من خلالها، كما أن هذه التعليمات التي صدرت لم تتح للمصارف الإسلامية مجالات هامة منها الاستثمار أو الحوالات لدى المصارف الحكومية كمصرف الرافدين بطرق جائزة شرعاً، ولم تقر أي تعليمات بشأن تعامل المصارف الإسلامية مع الوزرات الحكومية، ومن المعلوم أن أغلب الأنشطة التنموية والحراك الاقتصادي مصدره الحكومة، لأن اعتماد الاقتصاد الكلي في البلد على النفط، والذي يتصرف بتوزيع عائداته هو الدولة من خلال نشاطات

وزاراتها، فإذا انقطع التواصل بين الوزارات والمصارف الإسلامية، ضاعت على الأخير فرص كثيرة وهامة في بلد يتوجه نحو البناء والإعمار والنهوض.

وإن البنك المركزي قيد النشاط الاستثماري بأن لا يتجاوز ٢٠% من رأس المال والاحتياطيات النقدية لدى المصرف الإسلامي[٢٦]، وهذا التقييد يحجّم قدرة المصارف الإسلامية على المشاركة في التنمية والاستثمار، ويعرقل خطتها في النمو والتوسع التي تحتاج إلى رفع سقف الاستثمار كحد أقصى إلى ٥٠%.

كما أن البنك المركزي لم يوفر أدوات استثمار لإيداعات المصارف الإسلامية فقبل إصدار التعليمات كان استثمار المصارف الإسلامية للمبالغ المودعة بالدينار العراقي لدى البنك المركزي كودائع خلال شهري تشرين الأول وتشرين الثاني بلغت ما مقداره (١٧٥) مليار دينار حتى جاء التوقف الذي كان في شهر كانون الأول من عام ٢٠١١م عن قبول استثمار المصارف السلامية في الودائع لمد ة ٧ أيام والحوالات استناداً إلى تعليمات البنك في الصيرفة الإسلامية رقم (٦) لسنة ٢٠١١ والتي تحضر على المصارف الإسلامية التعامل بالفائدة والاستثمار لدى هذا البنك[٢٧]، وتعد هذه مشكلة من جهة قبول المصارف الإسلامية الإيداع لدى البنك المركزي على غير الأساس الذي نشأة عليه، فالبنك المركزي لم يكن يتعامل معها بعقد المضاربة أو المشاركة في استثمار مباح فكانت هذه مشكلة بحد ذاتها، ثم بعد أن أوقف هذه التعاملات لم يوفر بديلاً استثمارياً لصالح المصارف الإسلامية كالصكوك وغيرها.

كذلك لم يتح البنك المركزي للمصارف الإسلامية إمكانية الاستفادة من التسهيلات التي يمنحها كغيره من البنوك عند حاجتها إلى السيولة، فهو يفتقر إلى توفير الوسائل المشروعة لاستثمار ومنح وإدارة السيولة مع المصارف الإسلامية، لذا كان لزاماً على البنك المركزي معالجة هذا الأمر وتداركه بالتعديل والإضافة على هذه التعلميات، ويمكن له أن يستفيد من تجارب البنوك المركزية الأخرى كما في دول الخليج وغيرها من الدول العربية وكيفية التعاملات المالية بين الطرفين.

ثالثاً: قلة الكوادر المؤهلة:

تعتبر الكوادر البشرية المؤهلة شرعياً ومصرفياً هي العنصر الأساس لعمل ونجاح المصارف الإسلامية، فهي التي تحقق رسالة وهدف المصرف الإسلامي من خلال عرضهم لأعماله ونشاطاته أمام العملاء، وإن النقص فيها يتسبب في عرقلة مسيرة الصيرفة الإسلامية.

فالمصارف الإسلامية العراقية تواجه تحديا يصطدم بخطة نموها، وهو قلة الكوادر المؤهلة شرعياً ومصرفياً للعمل فيها، وقد صرح بذلك رئيس مجلس إدارة المصرف العراقي الإسلامي في لقاء مع إحدى الصحف، حينما سئل عن أبرز المشكلات التي تواجههم فقال: "المعوقات التي تتعرض لها المصارف عموماً وليس مصرفنا فقط هي الموارد البشرية"[٢٨]، ولعل سبب ذلك يعود لأمور منها:

١- حداثة تجربة الصيرفة الإسلامية المحلية حيث أغلب الخبرات الموجودة هي التي كانت تعمل في البنوك التقليدية، وقد اعتادت على النظام المصرفي التقليدي لذا ليس من اليسير أن ينتقل إلى نظام إسلامي دون دراسة وتأهيل ومعرفة لأساسيات الصيرفة الإسلامية وإلا أضرّ كثيراً بالجهاز المصرفي الإسلامي.

٢- عدم وجود تخصصات عملية في الجامعات العلمية تحقق الحاجة المطلوبة لدى المصارف الإسلامية، حيث أن كليات الإدارة والاقتصاد أو الكليات الخاصة مثل كلية المعارف الجامعة لديها قسم المالية والعلوم المصرفية ولكن ليس هناك تخصص الصيرفة الإسلامية الذي يتيح للطالب أن يجمع ما بين العلوم المصرفية والمعاملات المالية الفقهية.

٣-كذلك ضعف المراكز التدريبية التي تعتبر الداعم والمساند للمصارف الإسلامية من جهة توفير برامج تدريب وتطوير لموظفيها، وهي الحاضنة لتأهيل العاملين في مجال الصيرفة الإسلامية فتلبي جزءاً من حاجة الجهاز المصرفي الإسلامي.

٤- عدم التواصل والاستفادة من الكفاءات والخبرات في خارج البلد، والتي تعمل في مصارف إسلامية في دول عربية وإسلامية، على صعيد الشؤون الإدارية

والقانونية أو المالية والمخاطر أو المنتجات والخدمات المصرفية أو الهيئات والرقابة الشرعية.

رابعاً: ضعف الوعي لدى المجتمع:

إن ضعف الثقافة المصرفية الإسلامية لدى المجتمع يعوق توسع ونمو المصارف الإسلامية في العراق، لأن المصارف الإسلامية لا يمكنها العمل والنمو وسط مجتمع لا يتعامل معها، والمواطن بطبيعة حاله إذا جهل شيئاً أعرض عنه، فعدم معرفته بمفهوم الصيرفة الإسلامية وما تقدمه المصارف الإسلامية من منتجات وأدوات استثمارية أو تمويلية، وانشغاله بأعباء الحياة عن البحث والسؤال أصبح حائلاً بينه وبينها، ومن جهة أخرى فإن شريحة من المجتمع لا تزال تجهل الفرق بين ما تقدمه المصارف الإسلامية من أنشطة وبين ما تقدمه البنوك التقليدية الربوية، لذلك نجد أن ودائع القطاع الخاص تتجه نحو المصارف الحكومية أكثر من المصارف الأهلية، حيث بلغت حصة المصارف الحكومية في تقرير عام ٢٠١١م ما نسبته (٦٣%) مقابل (٣٧%) للمصارف الأهلية[٢٩]، ومرد هذا التوجه لأسباب:

١-إن أصحاب الودائع يجدون الاطمئنان على أموالهم في البنوك الحكومية التي تحظى بالحراسة الأمنية أكثر من غيرها، ويحصلون على نسب فوائد ربوية مضمونة جيدة.

٢-ضعف الوعي لدى المجتمع بالصيرفة الإسلامية واختلافها عن البنوك التقليدية.

٣-ضعف العلاقة التي تربط المصارف الإسلامية بالمجتمع من خلال التسويق والعرض لجميع منتجات المصارف الإسلامية التي تلبي حاجة الناس.

الخاتمة:

توصلت في نهاية البحث إلى نتائج أهمها: ضعف الجهاز المصرفي الإسلامي في العراق، وتلكأ مسيرته رغم مرور فترة ليست بالقليلة على نشأة الصيرفة الإسلامية في العراق وانطلاقتها، ولعل ذلك يرجع إلى أسباب عدة أهمها: أولاً: الاضطرابات السياسية والأمنية التي لازمت الواقع في العراق، قد شكلت

التحدي الأبرز في الوقوف أمام مسيرة الصيرفة الإسلامية.

ثانياً: التشريعات والقوانين قيّدت هذه التجربة، حيث بقيت المصارف الإسلامية تعاني من عدم وجود قوانين خاصة بها تنظم أعمالها طيلة السنوات الماضية.

ثالثاً: قلة الكوادر المؤهلة مصرفياً وشرعياً يمثل تحدٍّ حقيقي كبير يصطدم بخطة نمو المصارف الإسلامية وتوسعها.

رابعاً: ضعف الوعي لدى المجتمع وعدم معرفته بمفهوم الصيرفة الإسلامية وما تقدمه المصارف الإسلامية من منتجات وأدوات استثمارية أو تمويلية، تجعله يعرض عنها ولا يتعامل معها.

التوصيات:

- العمل من قبل الأطراف وخاصة أصحاب رؤوس الأموال على إيجاد السبل الكفيلة بإعادة الأمن وتحقيق الاستقرار، كإيجاد فرص للعمل وتقليل البطالة.
- أن يستفيد البنك المركزي من تجارب البنوك المركزية الأخرى كما في الدول العربية، وفي وضع القوانين والتشريعات المناسبة لطبيعة عمل المصارف الإسلامية، والوقوف على كيفية التعاملات المالية بين الطرفين.
- حث الجامعات الحكومية أو الخاصة على تضمين تخصصات الإدارة والاقتصاد أو المالية المصرفية لبرنامج أساسيات الصيرفة الإسلامية، ويجب على إدارة المصارف الإسلامية إتاحة فرص التدريب والتأهيل للعاملين لديها.
- توعية المجتمع بمفهوم الصيرفة الإسلامية وما تقدمه المصارف الإسلامية من منتجات وأدوات استثمارية أو تمويلية، وبيان اختلافها عن البنوك التقليدية.

هوامش البحث:

---

[1] السرخسي، المبسوط، ١٤: ٣٧.

[2] ينظر: الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ١٩٢-١٩٣. د. فؤاد، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي، ص ٢٤٩.

[3] ينظر :الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ١٤٩.محمد سراج، الأوراق التجارية في الشريعة الإسلامية، ص ٢٢.

[٤] ينظر: الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي ص١٥٢. محمد سراج، الأوراق التجارية في الشريعة الإسلامية، ص ٣٠.

[٥] ينظر :د.فؤاد، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي، ص ٢٥٠.

[٦] ينظر: محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ١١: ٣٦٤.

[٧] ينظر: موقع البنك الإسلامي للتنمية الإلكتروني، http://www.isdb.org/

[٨] ينظر: الموقع الالكتروني للمصرف العراقي الإسلامي،http://www.iraqiislamicb.com/، التقرير السنوي، المصرف العراقي الإسلامي، ص٢.

[٩] ينظر: الموقع الالكتروني لمصرف إيلاف الإسلامي، http://www.eib-iq.com/ .

[١٠] الموقع الالكتروني لمصرف كوردستان الدولي للتنمية والاستثمار، http://kiitsc.com/ .

[١١] ينظر: Annual Report for National Islamic Bank ٢٠١١م، ص ١٢.الموقع الالكتروني للمصرف الوطني العراقي، http://www.nibiq.com .

[١٢] ينظر: الموقع الالكتروني http://www.dfdi-bank.com/ .

[١٣] ينظر: Annual Report for Central Bank of Iraq ، ص١٠٥. الموقع الالكتروني لمصرف التعاون، www.taawen.org.

[١٤] ينظر:الموقع الالكتروني لمصرف البلاد، http://www.bilad-bank.com/.

[١٥] ينظر:الموقع الالكتروني لمصرف جيهان، http://www.cihanbank.com .

[١٦] ينظر: Annual Report for Central Bank of Iraq ، ص١٠٥. http://www.idbiraq.com

[١٧] ينظر: Annual Report for Central Bank of Iraq ، ص١٠٥-١٠٦.

[١٨] ينظر: Annual Report for Central Bank of Iraq ، ص١٠٥-١٠٦.

[١٩] ينظر: ملخص صادرات النفط العراقي، الموقع الالكتروني لوزارة النفط العراقية، http://www.oil.gov.iq/.

[٢٠] ينظر: التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١١م، للبنك المركزي العراقي ص ٢٨.

[٢١] ينظر: التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١١م، للبنك المركزي العراقي ص ٣٥.

[٢٢] البنك المركزي، قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤م، المادة (١٦) ص١٤.

[٢٣] ينظر: التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١١م، للبنك المركزي العراقي ص ٦٤.

[٢٤] مجموعة استشارية في المجالات المالية والاقتصادية، http://www.bcg.com/

[٢٥] ينظر:تقرير البنوك الإسلامية تجد موطئ قدم في العراق، الصحيفة الاقتصادية، http://www.aleqt.com/٢٠٠٩/٠٤/١٧/article_٢١٧١٦٢.html

[٢٦] ينظر: تعليمات الصيرفة الإسلامية، البنك المركزي، ص٢.

[٢٧] ينظر:تعليمات الصيرفة الإسلامية، البنك المركزي، ص٣، التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١١م، للبنك المركزي العراقي ص ٢٣.

[٢٨] ينظر: صحيفة كل الأخبار، العدد (٥٥٩)، بتاريخ ٢٢-أبريل-٢٠١٢م.
[٢٩] ينظر: التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١١م، للبنك المركزي العراقي ص ٣٠.

المصادر والمراجع:

١- تقرير البنوك الإسلامية تجد موطئ قدم في العراق، بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٧، الصحيفة الاقتصادية، العدد ٥٦٦٧
٢- تعليمات الصيرفة الإسلامية، البنك المركزي العرقي.
٣- التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١١م، البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث.
٤- التقرير السنوي لعام ٢٠١٢م، المصرف العراقي الإسلامي.
٥- الدوري، عبد العزيز، ١٩٩٥م، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ط٣، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.
٦- سراج، محمد أحمد، ١٩٨٨م، الأوراق التجارية في الشريعة الإسلامية، القاهرة:دار الثقافة.
٧- السرخسي، محمد بن أحمد، ١٩٩٣م، المبسوط،، بيروت: دار المعرفة،
٨- شاكر، محمود شاكر، ١٩٩٢، التاريخ الإسلامي، ط١، بيروت: المكتب الإسلامي.
٩- صحيفة كل الأخبار، العدد (٥٥٩)، بتاريخ ٢٢-أبريل-٢٠١٢م.
١٠- العمر، فؤاد عبد الله، ٢٠٠٣م، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، جدة:البنك الإسلامي للتنمية-المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
١١- قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤م، البنك المركزي العراقي.
١٢- ملخص صادرات نفط العراق وزارة النفط، الموقع الالكتروني/http://www.oil.gov.iq
١٣- الموقع الالكتروني للمصرف العراقي الإسلامي، http://www.iraqiislamicb.com/
١٤- الموقع الالكتروني للمصرف الوطني العراقي، http://www.nibiq.com
١٥- الموقع الالكتروني لمصرف التعاون الإقليمي الإسلامي، www.taawen.org
١٦- الموقع الالكتروني لمصرف إيلاف الإسلامي، http://www.eib-iq.com/
١٧- الموقع الالكتروني لمصرف دجلة والفرات للتنمية، http://www.dfdi-bank.com/
١٨- موقع البنك الإسلامي للتنمية الإلكتروني، http://www.isdb.org/
١٩- الموقع الالكتروني لمصرف كوردستان الدولي للتنمية والاستثمار http://kiitsc.com/
http://www.aleqt.com/٢٠٠٩/٠٤/١٧/article_٢١٧١٦٢.html
٢٠- الموقع الالكتروني لمصرف البلاد للاستثمار والتمويل /http://www.bilad-bank.com
٢١- الموقع الالكتروني لمصرف جيهان للاستثمار والتمويل، http://www.cihanbank.com
Annual Report for National Islamic Bank, ٢٠١١A.D
Annual Report for Central Bank of Iraq, ٢٠١١A.D

بسم الله الرحمن الرحيم

من الهيئة الاستشارية لمجلة البحوث والدراسات الشرعية:

أ.د. عبد الفتاح محمد فايد. أ.د. محمد السيد الدسوقي. أ.د. يوسف إبراهيم.
أ.د. أحمد زكي عويس. أ.د. أحمد بن يوسف الدريويش. أ.د. منير التليلي.
أ.د. محمد بن يحيى النجيمي. أ.د. محمد عقلة الإبراهيم. أ.د. نور الدين الخادمي.
أ.د. محيي الدين الصافي. أ.د. محمد جبر الألفي. أ.د. محمد مصطفى الزحيلي.
أ.د. عياض بن نامي السلمي. أ.د. غازي بن مرشد العتيبي. أ.د. مصطفى عمارة.
أ.د. عبد الرءوف مفضى الخرابشة. أ.د. عبد الرحمن بن سلامة المزيني.
أ.د. عبد الرحمن بن عبد الله السند. أ.د. عبد الناصر موسى أبو البصل.
أ.د. أحمد عبده حمودة الجمل. د. يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين.

هيئة تحرير مجلة البحوث والدراسات الشرعية:

١- أ.د. عبد الفتاح محمود إدريس . رئيسا
٢- أ.د. ماجدة محمود أحمد هزاع . مدير التحرير
٣- أ.د. السيد السيلي، عميد كلية الدراسات الإسلامية، جامعة مشكاة عضوا
٤- أ.د. المحمدي عبد الرحمن الثلث، رئيس قسم التفسير ك أصول الدين عضوا
٥- أ. د. أحمد محمود كريمة، الأستاذ بكلية الدراسات الإسلامية بالأزهر عضوا
٦- أ.د. عاطف أمان، أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالأزهر عضوا
٧- أ.د. عطية السيد فياض، الأستاذ بكلية الشريعة والقانون بالأزهر عضوا
٨- د. محمد عبد الحكيم، أ. مساعد كلية الدراسات الإسلامية جامعة مشكاة عضوا

شروط البحوث المقدمة للنشر بالمجلة:

تنشر المجلة البحوث والدراسات العلمية الأصيلة في مجال: التفسير والحديث وعلومهما، والعقيدة والدعوة والثقافة الإسلامية، والفقه وأصوله وقواعده، والسياسة الشرعية والاقتصاد الإسلامي، وأنشطة البنوك والمصارف والبورصة، والموضوعات الشرعية المقارنة بالقانون، مما تتوافر فيه الشروط التالية:

١- الالتزام بالمنهج العلمي المعتبر في إعداد البحوث الأكاديمية في مجال التخصص الدقيق لما ينشر بها، تأصيلا ومنهجا وصياغة وتوثيقا وعزوا.

٢- أن لا يكون البحث مستلا من رسالة أو عمل علمي، وأن لا يكون منشورا في أي وسيلة نشر أخرى، وأن يكون به إضافة علمية إلى مجال تخصصه.

٣- أن يقدم صاحب البحث إقرارا بأن مادة البحث من نتاجه العلمي منفردا أو مشاركا لغيره فيه، وأنه يقبل نشر بحثه بهذه المجلة بطلب مكتوب.

٤- لا تنشر البحوث أو الأعمال العلمية إلا بعد تحكيمها من قبل اثنين على الأقل من الأساتذة أو الأساتذة المشاركين، من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال موضوعها، وعلى الباحث قبول تعديل واستدراك ما يشير به المحكمون، ويعاد البحث إليهم بعد استدراك ملاحظاتهم من الباحث، ليكون لهم الرأي في تقرير صلاحيته للنشر من عدمه، وقد يعتد بوجهة نظر الباحث في بعض ملاحظات المحكمين على بحثه، إن كانت تقدرها هيئة التحرير وفق مصلحة العلم.

٥- تصف مادة البحث بطريقة فنية على الحاسوب ببرنامج (Microsoft Office Word)، ويلتزم الباحث بكتابة ملخصين لبحثه بالعربية والإنجليزية في أول صفحة منه، لا يزيد مقدارهما عن صحيفة واحدة، كما يلتزم بذكر عناصر بحثه في مقدمته، وتوضع هوامش كل صحيفة مستقلة في حاشيتها، كما يوضع في نهاية البحث خاتمة وتوصيات، وفهارس لمصادر مادة البحث.

٦-ترحب المجلة بنشر التعقيبات والتعليقات الموضوعية على المادة المنشورة بها، شريطة اتباع المنهج العلمي فيها، وأن تكون على هيئة بحث، يحكم وينشر، مع الاحتفاظ بحق الرد لصاحب البحث على هذه التعقيبات أو التعليقات.

٧- عند إجازة البحث للنشر، يسلم للباحث عشر مستلات من بحثه المنشور، ونسخة من عدد المجلة التي نشر بها بحثه.

المراسلات: باسم رئيس التحرير: أ. د. عبد الفتاح محمود إدريس.

القاهرة، مساكن مدينة نصر، رمز بريدي: ١١٣٧١، ص. ب: ٨١٣١، جمهورية مصر العربية

تليفون + فاكس: ٢٤٠١٧٥٤٣ /٠٠٢٠٢ – جوال: ٠١٢٢٠٢٨١٣٤٣ /٠٠٢

E-mail: **bhothshareia@hotmail.com - dr. edris@hotmail.com**

dr.edris2@hotmail.com -Dr.edris3@hotmail.com

مقابل العدد خارج مصر ١٢ دولارا للأفراد، ١٣ دولارا للمؤسسات

التوزيع بالمكتبات التالية بالقاهرة:

١- المجلد العربي، أمام بوابة جامعة الأزهر، ت: (٠٠٢٠٢/٢٥٩١٢٥٢٤).

٢- الأزهرية للتراث، خلف الجامع الأزهر، ت: (٠٠٢٠٢/٢٥٩١٢٥٢٤).

٣- وهبة ١٤ شارع الجمهورية بعابدين، ت: (٠٠٢٠٢/٢٣٩١٧٤٧٠).

مجلة البحوث والدراسات الشرعية

Journal of bhoth and shareia studies

شرعية محكمة تعنى بنشر البحوث المعمقة في التفسير والحديث وعلومهما والعقيدة والدعوة والثقافة الإسلامية والتربية الإسلامية والفقه وأصوله والسياسة الشرعية والاقتصاد الإسلامي وأنشطة البنوك والمصارف والبورصة والسيرة والموضوعات الشرعية المقارنة بالقانون وتحقيق التراث الإسلامى

المؤسس ورئيس التحرير: أ. د. عبد الفتاح محمود إدريس

السنة الثالثة، العدد السادس عشر، المحرم ١٤٣٥هـ - نوفمبر ٢٠١٣م

في هذا العدد:

١ - رجوع المفتي عن فتواه ، مشروعيته ، وأسبابه ، وأثره .
د. جميل بن عبد المحسن بن حمد الخلف .
٢ - مكافحة شائبة الفساد الإداري في المجتمعات المعاصرة - دراسة مقارنة بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية . د. جمال عباس أحمد عثمان ، د. محمد عبد الرحمن إسماعيل الصالحي .
٣ - مسائل علم البيان عند ابن عاشور في تفسيره (التحرير و التنوير).
د . فادي بن محمود الرياحنة .
٤ - مسألة قطع العضو من الميت دماغيا للترقيع وزرع الأعضاء البشرية بين المذاهب الإسلامية . د. سيدة فاطمة طباطبائي .
٥ - واقع الصيرفة الإسلامية في العراق . د . فؤاد حميد الدليمي.
٦ - قواعد في الأسماء والصفات من كتب السلف حتى منتصف القرن الرابع الهجري .
أ.د . سليمان بن محمد بن علي الدبيخي .
٧ - التغرير في النكاح دراسة فقهية مقارنة . أ.د. علي عبد الأحمد أبو البصل .
٨ - شركة المضاربة وأثرها في الاستثمار المصرفي . د.كامل صبحي صلاح .
٩ - آفاق استخدام المعاملات المالية الإسلامية - دراسة قياسية لبعض الشركات الوطنية الجزائرية. د. صاولي مراد .

حقوق الطبع والنشر محفوظة ©

رقم الإيداع بدار الكتب: (2012/18620)

الترقيم الدولي الموحد: (ISSN 2090 -9993)